التطــــاول على صحيح البخـــــارى
فى العصـــر الحاضـــر

دراسة نقديه لكتاب فى نقد البخارى

اعــــداد

الأستــاذ الدكتور: المكـــــى اقلاينه
استاذ بجامعة عبد الملك السعدى بتطوان المغرب
واستاذ الحديث وعلومه بجامعة الامارات العربيه المتحده

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

ان السنه النبويه الشريفه بصفتها مصدرا من المصادر التشريع الاسلامى ومنبر هدايه للامه وتوجيه وارشاد ومن الوسائل تحديد الشخصيه الاسلاميه وتوجهاتها حظيت بعنايه فائقه منذ عهد النبوه كتابة وتدوينا ونشرا وشرحا وتميزا بين ماصح منها ومالم يصح للعمل بمقتضى ماصح وترك ما لا مستند له عمدة العلماء فى ذالك كله ان كنت ناقلا فالصحه وان كنت مدعيا فالدليل وجهدوا فى سبيل بيان المنهج النقلى الذى سلكوه لصيانة ستة ابى القاسم صلى الله عليه وسلم ولن اوقف المسيره باذن الله تعلى

وهذة الاهميه التى حظيت بها السنه النبويه الشريفه ومايترتب عليها من العمل بها واقامة شرع الله عز وجل لانها مبينه لكتاب الله سبحانه وتعالى جعل اعداء الاسلام من اصحاب الدينات الاخرى يتربصون بها الدوائر منذ العهود الاولى وسلك مسلكهم مقلدة لهم اذا رآهم دخلة حجر ضب دخلة اثرت فيهم الشبه التى القاها اولئك فقاموا بترديدها والدفاع عنها بحثوا عما يؤيد ارائهم الفاسده من اقةال مبتوره من سباقها ومزيفين الحقائق لما عميت بصيرتهم وكان الاولى بهم ان يثبتوا من الامر ويسالوا اهل الذكر ان كانوا لايعلمون قبل ان يتصدوا لهوانهم . ركز القوم على رموز الامه الاسلاميه بهدف فيهم والتشكيك فى نوياهم واعمالهم حتى يزعزعوا ثقة الناس بأصول دينهم فنجد منهم من يركز على الطعن فى الصحابه وفى مقدمتهم ابو هريره رضى الله عنه والتشكيك فى صحبته وصحة رواياته مسايره للمستشرفين كما فعل احد الدارسين ممن لايشتغل بالسنه [1] ومرور بكبار ائمة التابعين المشهود لهم

([1]) في هذا إشارة إلي صنيع مصطفي بوهندي في كتيب له بعنوان : أكثر أبو هريرة – طبع بمطبعة النجاح بالدار البيضاء سنة ٢٠٠١ ، فنصحه الأساتذه فلم يقبل منهم النصيحة ، واعتني بعضهم بالرد عليه – حبذا لو كان بطريقة علمية أكثر حتي لا يبقي

بالجهود الجباره التى بذلوها فى تدوين الحديث ونشر السنه امثال الامام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى (ت ١٢٤هـ)[٢] وغيره .

ويأتي الطعن في الصحيحين ومصنفيها من أولي الأولويات عند هؤلاء حتي يستكملوا مخطط أسيادهم لهدم أركان الدين ، وتقويض بنيانه ، وذلك بالطعن فيهما وفي الأحاديث المروية فيهما بشتي الوسائل ، لأن إسقاط الثقة بهما يؤدي إلي إسقاط عدد كبير من الأحكام الشرعية الثابتة فيهما ، وإلي إسقاط بقية المصنفات الحديثية بالتبع.

وظهرت فئة تدعو إلي إنكار السنة جملة وتفصيلاً والاكتفاء بالقرآن ، تحاول بث سمومها في الناس ليضعوا بينهم وبين سنة رسول الله صلي الله وسلم حاجزاً ، فلا يفقهون ماجاء فى محكم التنزيل ، ويعتمدون على الهوى فى فهم خدمة لاهواء تياريه اجنبيه (٣)

له مجال للتعقيب – إلا أن ذلك لم يزده إلا عنادا ، ونشر كتيبا آخر في نفس الاتجاه بعنوان : أكثر أبو هريرة – دراسة تحليلية نقدية - خصخصه للرد علي من أنكر عليه. ولله في خلقه شؤون ، وليس هذا مجال التعقيب عليه. وبالجملة ، فهو مسبوق إلي مثل هذا الهذر كما هو الشأن بالنسبة إلي أحمد أمين في : ضحي الإسلام ، وكذا محمود أبي رية في : أضواء علي السنة المكحمدية .

(2) اعتني الدكتور مصطفي السبعي – رحمه الله – بالرد علي جملة من الشبه الواردة في حقه ، يراجع في ذلك كتابه : السنه ومكانتها فى التشريع الاسلامى ص : ٢٠٦-٢٢٦

(٣) ظهرت فى العصر الحديث فئة من ا لقوم يسمون انفسهم (القرانيون) لهم السلف فى انكار السنه من الميتدعه ، بدا امرهم فى شبه القاره رالهنديه على يد السيد احمد خان (ت ١٨٩٧م) ، ثم عبد الله جكر الوى المولود حوالى ١٨٣٠م فى احدى قرى البنجاب ببكستان ،اس جماعة (الاملاه المسلمه اهل الذكر والقران) سنة ١٤٩٠٢م ، ثم احمد الدين الامر تسرى ، المولود بمدينة (امر وتسر) سنة ١٨٦١م، تاثر بساقيه واسس جماعة (امه مسلمه) ، ثم غلام احمد برويز ، المولود بالجانب الهندى من اقليم البنجاب سنة ١٩٠٣ م ، اسس جماعة (ظهور الاسلام) بالهند ثم ارتحل الى كراتشى ببكستان وجعلها مرتعا لافكاره ، ثم ظهرت جماعة (حركة تثقيف الانسانيه) يسيرها احد الاثرياء ممن تاثر بمن ذكر ، وبخاصة برويز ، وهى حركه حديثه ، يراجع بسط ذلك والرد على شبهاتهم عند :ذ. محمد طاهر حكيم : الس نه فى مواجهة لااباطيل ، ص : ٧٦ و ومابعدها و .د. محمود محمد مزرعه : شبهات القرانين حول السنه النبويه ، ص: ٢٨ – ٤٨، وينظر فى ذالك ايضا : د. عثمان معلم محمود : شبهات القرانين ، ص : ٢٢ ومابعدها

وقد عرفت الساحه الفكريه المغربيه من تجرات على صحيح اليخــارى بطريقه ابعد ماتكون من العلم ونشرت ذالك على صفحات جريــده الاحــداث المغربيه ، وهو مادفعنا الان الى الكتابه فى هذا الشان

وقد ارتاينبا فى هذه الدراسه ان نعالج الموضوع فى تمهيد وثلاثه مبتحث وخاتمه.

المبحث الاول : ظروف نشر المقالات باسم خديجه البطار .

المبحث الثاني : طريقة صاحبة المقالات فى تفكيرها .

والمبحث الثاني: جحطها من مرتبة صحبح البخارى .

المبحث الاول : ظروف نشر المقالات باسم خديجه البطار .

فى عضون الموســم الجــامعي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ، طلالعتنــا جريــدة الأحداث المغربية بمقالات لإمرأة لا نعلم لها صلة بالحديث الشريف والاعتناء به كله سباب وشتائم في حق الإمام البخاري وصحيحه دونما أسباب واضحة، الأمر الذي جعلنا نستغرب سلوكها . وقد اتصل بي بعض الإخوان يستشيريني في الرد عليها في الصحف ، فلما استحسن القضية لأن من شــان ذلــك ان يعلي من شأنها ، وهي إنما كانت تعتمد علي النقل لآراء غيرها ، واقترحــت عندها أن يقوم الطلاب بالرد عليها بعد الاطلاع علي عملهم ، فأخذ برأيي من اقتنع به ، بينما راح آخرون بردون عليها ، فكان أن سودت الصحف بوابــل من السباب والشتائم لا عهد لنا بها بين أهل العلم. وتتالت المساجلات بــالحق وبالباطل ، وفي أبريل ٢٠٠٣ نشرت الجريدة المذكورة هذهو المقالات فــي سلسلة كتاب الشهر ، العدد ٤ ، بعنوان : " في نقد البخاري ...... كان بينــه وبين الحق حجاب" في ٢٧٠ صفحة.

في الموسم المذكور ، صدر ما يسمي بالخطة الوطنية لإدماج المــرأة في التنمية التي أثارت حساسية جمة في أوساط المجتمع المغربي ، فنظمــت عدة ندوات لمناقشتها واستنكارها ، ونظمت مظاهرات في ربوع البلاد فــي

هذا الشأن ، حيث شهدت مدينة الدار البيضاء وحدها مظاهرة ثلاثة ملايين من المغاربة للتنديد بذلك واعتنت الندوات بإبراز جمكلة من القضايا ومناقشتها، مثل الحاجة إلي ولي في الزواج ، ومسائل الميراث ، والنسب بالنسبة للمهمل ، إلي غير ذلك مما أثار الزوبعة فيها الاتحاد النسوي بمؤتمر بكين ، معتمدين في ذلك علي التأصيل الشرعي ، فكأن أن ظهرت هذه المقالات للطعن في البخاري وصحيحه ، والترويج لعدم صلاحية قيام حكومة متشبعة بالدين الإسلامي ، وفي ذلك قالت بعد الطعن في النظام المعرفي والأسس العلمية للخطاب الإسلامي : "...... ولا يسعنا إلا أن نردد دعاء أحد الدعاة : عثمان بن عبد السلام نوح : (اللهم لا تقم له دولة!) إذا كان هذا و حالهم ، وهذه هو حالهم ، وهذه هي مدرستهم ، والحديث الضعيف والظلم شعارهم !! وباسم الإسلام !" [٣] ، فظهر بذلك أن لمسألة إنما تتعلق بالحملة الانتخابية والتهيئة لها !! وككذا الترويج لإلغاء تدريس الدراسات الإسلامية بالمرة في الجامعات " حتي يمحصل التنوير للناس" ، حيث قالت " هذا والأمل معقود علي كل القوي التنويرية والضمائر الحية في البلاد .... في تفعيل وإصلاح التوجهات الكبري لبرامج التعليم بالمغرب ، وذلك بأن يتم تدريس العلوم الإسلامية بكل أقسامها وتخصصاتها في المراحل الابتدائية والثانوية لحياة كل مغربي...... وأن يقتصر التعليم الجامعي والعالي بكل مؤسساته ومراحله علي تخصصات علمية وثقافية حتي لا نأكل بالقرآن [٤].

هكذا يكون الإصلاح التعليمي! عن طريق استئصال الدراسات الإسلامية ، وعدم تكوين باحثين وعلماء في هذا المجال! يخلو الجو لكل من يريد أن يتلاعب بالدين من غير مواجهة من أحد وفاقد الشئ لا يعطيه.

---

(3) في نقد البخاري ، ص ٩٢.
(4) في نقد البخاري ، ص ١٠.

المبحث الثاني : طريقة صاحبة المقالات في تفكيرها :

جندت صاحبة المقالات نفسها لمواكجهة الأحاديث المروية في "صحيح البخاري" لتبين ضعفها وضعف البخاري نفسه ولطعن فيه ، وذلك ببرد علي الأدلة لتي يعتمد عليها كل من يلجأ إلي التأصيل الإسلامي للقضايا ، خصوصاً والأمر يتعلق بالنسبة لها "بحقوق المرأة" ولتحقيق هذا المبتغي ، اتبعت جملة من الأساليب ، **نبينها فيما يأتي** :

- الاعتماج علي السباب الفاحش وقلة الأدب مع العلماء ، وكأن الحق لا يظهر إلا بهذه الطريقة ، وما ذلك إلا لكي يتراجع الباحثون الغيوريون عن الرد عليها فنكجدها تقول مثلاً :لقد اخرج – قبحع الله – حديثاً مكذوباً علي الإسلام في ختان المرأة .... [٥] ، وقولها : "..... يسقط حديث البخاري في قطع سارق البيضة وسارق ثلاثة دراهم ، وتسقط قسوته وتشدده وتنطعه في الدين ، ولحمة لا تنزع إلا من شقي .... [٦] ، وقولها : "إن عددا من (الحفاظ) أو علي الأصح (النقال) الذين انساقوا مع رواية الحديث ناقصات عقل ودين ..... [٧]، وقولها : " .... إن هذه الأحاديث التي تم تباينها في هذا الجزء ، والتي هي من طامات البخاري تدلنا علي أن العرب حرموا الصور كما (دسها) لهم البخاري ... وتركهم في ظلمات يعمهون .... [٨] ، وعتوتا فصولاً بقولها : "البخاري كان بينه وبين الحق حجاب"[٩] ، " والبخاري انتهي كلامه ووجب ملامه" [١٠] ، " .... كانت هذه

([5]) المرجع ذاته ، ص : ١٥.
([6]) المرجع ذاته ، ص : ٥٠.
([7]) المرجع ذاته ، ص : ٧٣.
([8]) في نقد البخاري ، ص : ١١٤.
([9]) المرجع ذاته ، ص: ٩٣ ، ١٠٧ ، ١١٥.
([10]) المرجع ذاته ، ص : ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٤٥ ، ١٥٣.

الأكاذييب بعض ما اخرترته مماو يمك احتماله ونقله ، وتجنبت ما هو أفظع من ذلك لئلا أارك في نشر الفحش!

وقد فسّر الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) سبب سلاطة اللسان التي وجدها عند بعض العلماء بقوله : " والثاقنية (أي : القاعدة) أن يكون ممن رباه الشيوخ في ذلك العلم لأخذه عنهم وملازمته لهم ، فهو الجدير بما اتصفوا به من ذلك ... وحسبك من صحة هذه القاعدة أنك لا تجد عالماً اشتهر في الناس الأخذ عنه إلا وله في قرنه بمثل ذلك. وقلما وجدت فرقة زائغة ولا أحد مخالف للسنة إلا وهو مفارق لهذا الوصف. وبهذا الوجه وقع التشنيع علي ابن حزم الظاهري وأنه الأخذ عن الشيوخ ، ولا تأدب بآدابهم .... "[١١] ، وهذا االنقد يتعلق بسلوك بعض العلماء ، فكيف بغيرهم؟!! .

الاعتماد على ابى ريه (١٣) فى كتابة ((اضواء على السنلاه المحمديه)) الذى شن فيه هجومه على السنه وفى مقدمتها الصحيحان بهدف تفويضها نكارها كلبه ، وكتابة (**شيخ المضيره ابو هريره**) فهو نيراسها الذى تستنير به و مثلها الاعلى – على مايبدو – لانها لاتتوقف عن النقل عنه تارة بالتصريح، واخرى تكتفى بالنقل من غير عزو !!! وهو الاصل الذى بت عليه معظم مقالاتها بالتى طبعت فق يها بعد على شكل كتاب.

[11] الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة ١ / ٩٣ ح- ٩٥ . يقصد الشاطبي أنه كان شديد اللهجة مع العلماء ، وقد أرجع ابن حزم سبب ذلك إلي إصابته بربو شديد في الطحال ، يراجع كتابه : الأخلاق والسير في مداواة النفوس ، ص : ٢١٠ ، علي أننا نعتقد أن السبب المباشر في نقده اللاذع ، علي أننا نعتقد أن السبب المباشر في نقده اللاذع للفقهاء يعود إلي تهجمهم عليه وكيهم له . ينظر في هذا الموضوع بحثنا : ابنة حزم الأندلسي وأثره في الدراسات الحديثية ١ / ٦٩ – ٨٢ ، وكتابنا : النظم النتعليمية عند المحدثين في القرون الثلاثة الأولي ، الفصل المتعلق بالإشراف التربوي والتعليمي عند المحدثين ، ص : ٧١-٨٧.

الاعتماد على غير ابى ريه [١٢] انما كان ذالك عرضا تقوية لايها ودعما له وقد تعلى من شان الرجل طا لما مايقوله يوافق هواهـار ، فـاذا خالفـه صبت عليه جام عضبها ، او نسبت للعلماء تزوير اقواله ، من ذالك

أ- نجدها تعتمد على اقوال ابن عدى فى كتابة (الكامل فـى ضـعفاء الرجال) ، لكنه لما يذهب الى مايخالف معتقدها الفاسد فانها تـصب عليه جام غضبها كما خصل عندما قال فى عبد الحميـد ابـن عبـد الرحمن الحمانى الكوفى انه ممن يكتب حديثه بعدما ذكر أقوال العلماء في توثيقه وتجريحه ، لم ترض بذلك وقالت : "..... ثم قال كعادتـه : (ممن يكتب حديث) رغم (ضعف) [الصواب : تضعيف] من ضـعفون ولكنه رجل مجروح – والجرح مقدم علي التعديل كما تقول القاعدة العلمية في علم مصطلح الحديث – مهما تعامي عنها ابـن عـدي ، وأخرج له البخاري ومسلم [١٣].

ولما تعرضت لزياد بن ععيد الله البكائي وقد علق عليـه : "مـا أري بحديثه بأساً" قالت فيه" .... وكأنه فقد توازنه العقلي ، أو زادوا له هذه العبارة في كتابه.... [١٤]

---

[12] بين الدكتور مصطفي السباعي رحمه الله تزييف أ بي رية للنصوص ، أنه ليس بثقة، ويستدل لفكرته بأقوال العلماء في غير ما وضعت له ، ويسئ فهم النصوص عمدا ويتحكم في فهمها تحكماً يميله الهوي لا البحث العلمي ، ويعتمد في سب أبي هريرة وتكذيبه وفي التشطيك بالسنة ورواتها علي ما كتبه المستشرق جولدتسهير وشبرنجر، ولا يتحلي بالأدب الكريم في بحثه ، ولم يتورع عن ادعاء العبقرية واثبات انه أتي بما لم يأت به الأوائل ، يراجع : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، ص : ٣٦٢ – ٣٧٣. كما بين سخافة عمل أبي رية : الأستاذ محمد عبد الرازق حمزة في كتابه (ظلمات أبي رية) ، وكذا الأستاذ عبد الرحمن بن يحي المعلمي في كتابه : (الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء علي السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة) ، والأستاذ الدكتور محمد محمد أبو شهبة في كتابه : (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكىتاب المعاصرين).

[13] في نقد البخاري ، ص : ٢٥.

[14] المرجع ذاته ، ص : ٣٩.

لإبراهيم السكسكي ، أوردت ما نقله ابن الجوزي في (كتاب الضعفاء والمتروكين) أن النسائي قال فيه : ليس بالقوي ، وقالت : "وقال فيه ابن عدي بعدما نقل الطعن فيه : (قال النسائي : ليس بذاك القوي ، ويكتب حديثه) ؛ ثم قال فيه بعد هذا : (روي عنه جماعة ، ولم أجد له حديثاً منكر المتن ، وهو إلي لاصدق أقرب منه إلي غيره ، ويكتب حديثه كما قال النسائي). وأقول بأن <u>**ابن عدي هذا فيه ملاحظتان رئيسيتان**</u> :

١-إما أضيف إليه في كتابه من طرف المحققين .

٢- إما يكذب هو بنفسه – أي ابن عدي – ويضيف للناس ما لم يصرحوا به"...[١٥].

ب- تعتمد علي تصحيح و تضعيف الألباني ، لك نها عندما تعرضت لحديث ناقصات عقل ودين ووجدته يقول بصحته ، استنكرت صنيعه، فما كان ينبغي له في رأيها أن يرتكب مثل هذه الجريمة ، إذا لا يجوز التصحيح في هذا العصر بالنسبة لها ! قالت " .....فالألباني مثلاً لم يشهد لرواية البخاري لحديث ناقصات عقل ودين بالصحة ، وإنما شهد بالصحة لرواية أبي داود في كتاب (صحيح سنن أبي داود)، لأن هذا الأخيرر أخرجها من طريق عن ابن الهاد ، وهو مكثر ، وليس غريباً ان يشهد الألباني لهذه الرواية بالصحة لأنه شهد بالصحة لحديث ختان البنات – والعياذ بالله م– وذلك بحكم انتمائه لمدرسة اهل الحديث التي تعل ن القطيعة التامة مع العقل الذي أعلي الله سبحانه وتعالي من شأنه في كتابه الكريم ، وتعلن القطيعة مع دراسة المتون دراسة علمية، وتعلي شان الإسناد فقط !!...[١٦].

---

(15) **المرجع ذاته ، ص : ٤٢.**

(16) **في نقد البخاري ، ص : ٦٤.**

ولما تعرضت لحديث : "إذا خفضت فأشمي ولا تنهكي .... "قالت : "... وقد أخطأ الألباني كعادته ، وأخرجه في الصحيحة ، وحسن حال رواته المجروحين ... متغافلا تضعيف أبي داود و الطبراني والهيثمي لهذا الحديث. وقد اعتمد الألباني رغم ما قدمه من خدمة للحديث قياسا فاسدا للاعتراف بالصحة لهذا الحديث الشاذ الذي قال فيه الحسن : (دعي عثمان بن أبي العاص إلي طعام ، فقيل : هل تدري ما هذا ؟ هذا ختان جارية! فقال : هذا شئ ما كنا نراه علي عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم ، فأبي أن يأكل) فالحديث ضعفه أبو داود السجستاني ، وهو في القرن الثالث للهجرة ، وجاء هو الألباني ليصححه في القرن ال١٥ بعد المائة للهجرة! ...." (١٧) وغفلت عما يترتب علي قولها ، وهو عدم جواز التضعيف أياً لكنها تتغافل عن ذلك لتبرز ما تريد وتنكر ما لا ترغب فيه ، كما أنها نسيت اعتمادها علي تصحيح الألباني للأحاديث ، ولا ترضي بالعزو إلا إليه في "السلسلة الصحيحة (١٨) " و "صحيح سنن أبي داود" ، وهذا يثبت أنها لا تعتمد علي منهج ، وإنما علي الهوي ، وإلا لكان رأيها أنه لا يجوز التصحيح من المتأخرين تأخذ به في جميع الحالات من غير استثناء!

وفي تعليقها علي حديث العسيلة – وهي تعتبره من قبيل الزنا! – <u>قالت</u> : "... ولكن الألباني شهد لحديث العسيلة بمجموع طرقه وبصفة عامة بأنه صحيح ، لأنه كان في عامة تخريجه للاحاديث لا يهتم بالمعني أو بالمتن إلا نادراً ، وإنما يولي اهتمامه وانشغاله الأوفر للأسانيد" (١٩) ، وهو سلوك غريب منها ، إذ تقبل تصحيحه وتضعيفه عندما يروقها ذلك وعندما يخالف رأيه هواها تنقلب علي عقبيها !! وتستنكر قوله من غير إبداء أي مستند! وهو داخل في مثل قول الشاعر :

---

(17) **المرجع ذاته ، ص : ٩٠-٩١.**
(18) **المرجع ذاته ، ص : ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٤....**
(19) **في نقد البخاري ، ص : ٢٢٦.**

وعين الرضي عن كل عيب كليلة *** وعين السخط تبدي المساويا *
الاعتماد علي الاتجاه العقلي في التفسير ، والأخذ بالحداثة ، وتمجيد المعتزلة، واعتبار من يخالف هذا المبدأ "ظلامياً ومتخلفاً" ، وكل حديث تبدو عليه وجه مخالفة لفهمها فغنه لا يمكن إلا أن يكون مكذوباً ، وفي تعسف ظاهر ، إذ عدم الفهم والاستيعاب للنص حسب معتقدها لا يعني أنه مكذوب ، وقصاري ما يمكن القول إنه تعذر عليها تبين معناه ، علماً بانها لا تتقن اللغة العربية لوقوعها في جملة غير قليلة من الأخطاء اللغوية والنحوية. وقد اعتني العلماء بدراسة هذه المسألة تحت مسمي "مشكل الحديث" أو "مختلف الحديث" لرفع ما قد يعتقده بعضهم تعارضاً بين النصوص ، وليس الأمر كذلك وفي هذا المضمار تقول : "..... سأنقل لكم قراءنا الأعزاء فصلاً من كتاب (شيخ المضيرة أبو هريرة) لمحمود أبو رية ، في هذا المضمار ، وأنصح كل مسلم ومسلمة بقراءة هذا الكتاب ، فغن ثمنه قليل (٧٠ درهماً) وأجره كثير ... وحتي يتسني لنا في هذا البلد العزيز بأن نعرف بأنني لا أدعي القيام بالتجديد في الدين ، لن النبي صلي الله عليه وسلم جدده ونقاه من أكاذيب اليهود ومن أوثان الجاهلية ، وتركنا علي النحجة البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هلك ، وترك لنا شرعة ومنهاجاً توارثها المتنورون من الأمة ودربونا علي استعمال العقل قبل النقل ، ونسي الخوانجية والظلاميون والقوي الرجعية ..... ولم ننس نحن أصحاب العقل والصحيح والنقاوة والطهارة والحضارة والحداثة ..... والعقل الإنساني المنفتح علي الخير والمحبة ، فتجديدنا إنما هو تذكير لكل ما نسوه من قواعد علمية ومن تقديم للعقل علي النقل ومحبة للاحناف والمعتزلة وللألباني وللكوثري ولأبي رية وكل المتنورين منذ أبو الهذيل العلاف وواصل بن عطاء إلي اليوم" [٢٠] علي أن الكلام ع ن محبة الأحناف كلام زائف ، إنما تحاول أن تتمسك تمسك الغريق

[20] **في نقد البخاري ، ص: ٢٣٩.**

بأيء شئ يجده بجانبه ، سرعان ما يتخلي عنه عند أول مناسبة ، وليس هذا مجال بسطه ، والحركة الاعتزالية لها موقف واضح من ال عمل بالحديث ، فلا أدري كيف جمعت بين المتناقضات!.

* إنكار وجود الحديث في كتاب أو ثبوت روايته عن صاحبه ولو كان ذلك ثابتاً مثل وضح النهار إذا كان الإقرار به سيؤدي بها إلي رأي لا ترغب فيه فنجدها تقول في حديث رفع اليدين عند الركوع والرفع منه: "..... وإنما ألفوا للإمام مالك في الموطأ احاديث الرفع" [٢١] ، والحديث أمخرجه مالك والبخاري وأبو داود والنسائي والشافعي والبيهقي ، جميعاً من طرق عن مالك[٢٢] بحيث يتعذر الإدعاء أن الحديث مما زيد عليه ، إلا أن يكون مرد ذلك مجرد اتباع الهوي ، فليس لنا عندها **إلا أن نقول** :

وفي مكان آخر ألصقت التهمة بالشافعية فقالت :"..... فأحاديث وضع اليمني علي اليسري أضيفت لإمامنا في كتابه الموطأ من طرف الشفعويين الذين لا يتقون الله"[٢٣] وهذا سلوك غريب ؤ، لكن لالا ستبعد هذا منها ، فإنها

---

(21) المرجع ذاته ن ص : ٢٦٤.

(22) أخرجه مالك في الموطأ (برواية يحيي بن يحيي الليثي) ، باب افتتاح الصلاة ، ص: ٧٥ ح ١٦٣ ، و ص : ٧٧ ح ١٦٨ ، وبرواية سويد بن سعيد الحدثاني ن باب رفع اليدين في الصلاة ، وإذا كبر وإذا رفع ص : ٨٠ ح ٧٨، وص :٨١ ح ٨٠ ، والفرق بين الروايتين أنه في الأولي ليس فيه الرفع عند الركوع ، بينما في الثانية إثبات باب رفع اليدين في التكبيرة الأولي مع الافتتاح سواء ١ / ٢٥٧ ح ٧٠٢ عن عبد الله بن مسلمة القنعبي ، وأبو (المجبتي) ، كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين حذو المنكبين عن سويدر ، عن عبد الله بن المبارك ، عنه به ٢ / ١٢٢ ، والشافعي عنه في الأم ٧ / ٢٠٠ ، وابن حبان في صحيحه بسنده عن عبد الله بن المبارك ، عنه به ، باب ذكر ما يستحب للمصلي رفع اليدين عند إرادته الركوع وعند رفع رأسه من ٥ ٥ / ١٧٢ ح ١٨٦١ ، والبيهقي في سننه الكبري ، بسنده عن عبد الله بن (المبارك عنه به ، باب رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس منه ٢ م ٦٨ ح ٢٣٣١ ، ومن طريق القعنبي ، باب القول عند رفع الرأس من الركوع وإذا استوي قائماً ٢ / ٩٣ ح ٢٤٣٥.

(23) في نقد البخاري ، ص : ٢٦٨.

تلصق بهم أنع الصفات وتعتبرهم أهل التشدد الديني (٢٤) ، وعلي رأسهم البخاري الذي "يعد من رؤوس هذا المذهب ومن محدثيه ...." (٢٥).

دعواها أن النسخ لا يوجد في السنة ، وإنما هو مقصور علي القرآن الكريم ، حيث قالت : " .... والحقيقة أنه ليس هناك نسخ في السنة ، لأن النبي صلي الله عليه وسلم لم يكن يقول برأي ولا تمثيل ، ولا يتكلم إلا فيما يوحي إليه .... والنسخ يكون في القرآن فقط. ولم يبتدع فكرة النسخ في السنة إلا الشافعي ، وسار معه في هذا الهذيان البخاري هذا .... (٢٦). وما هذه الدعوي إلا لإثبات وجود التناقض بين الأحاديث لعدم وجود النسخ (٢٧) بينها حسب زعمها ، فيسهل عليها بالتالي إنكار صحتها والتشكيك فيها ، بله الدعوي بكذبها وصولاً إلي إنكار السنة جملة كما صنع شيخها الذي تتلمذت

---

(24) المرجع ذاته ، ص : ٣.

(25) المرجع ذاته ، ص ٣.

(26) في نقد البخاري ، ص : ١٦.

(27) تناول الأصوليون مسألة التعارض بين النصوص ، لهم في رفعه مسالك :

١- تري جماعة الابتداء بالجمع بين النصوص ما أمكن إلي ذلك سبيلا ، فذلك أفضل من ضرب الحديث بعضه بعض ، ثم النسخ ، ثم الترجيح ، فإن تعذر ذلك ، فإنه يتساقط الدليلان ويبحث في غيرهما ، او يخير بينهما ، علي خلاف في ذلك. وهذا ما عليه جمهور المحدثين.

٢- وتري جماعة النظر أولاً في النسخ وإلا تم اللجوء إلي الترجيح فإن تعذر الحصول علي مرجح ، فإنه يتم اللجوء إلي الجمع بين الدليلين.

٣- وتري جماعة الابتداء بالجمع ، فالترجيح ، فالنسخ.

٤- بينما تري جماعة أخري استعمال النصوص والجمع بينهما أولاً ، فإن لم يتمكن تم اللجوء إلي النسخ إذا علم المتقدم من المتأخر ، وإلا فإنه نظر إلي الموافق لمعهود الأصل فيحكم بأنه ناسخ ، والمخالف له منسوخ. والرأي الأخير هو ما عليه ابن حزم ومن سلك مسلكه ، اما الترجيح ، فإنه لا مكان له في نظر ابن حزم واتباعه ، لأن الخبر الصحيح يفيد اليقين ، واليقين لا تفاوت فيه. ويراجع : الحويني : الكافية في الجدل ، ص : ١٤٤ ، والرازي : المحصول في علم الأصول ج ٢ / ق٢ / ٥٠٣ وما بعد ها ، والغزالي : المستصفي من علم الأصول ٢ / ٣٩٥ وما بعدها ، وابن حزم : الإحكام في أول الأحكام ٢ / ٢١ وما بعدها ، وحجة ا لوداع – له – ص : ٤٥ وما بعدها ن وبحثنا : ابن حز م الأندلسي وأثره في الدراسات الحديثية ٢ / ٥٤٢ وما بعدها ، وأطروحتنا لنيل الدكتوراه : أبو بكر العربي وجهوده في الدراسات الحديثية ٢ / ٦٧٣ – ٨٣٠ ، وكتابنا : دعائم المنهج ، أو دفاع المسلمين عن السنة ، ص : ٦٩ – ٩٢.

علي كتابه : أبو رية ولا شك انها مغالطات تصدرها للتشكيك في السنة من غير مستند وكان الزعم الذي زعمته حقيقة علمية !!! وكأن النسخ لم يقل به إلا ال شافعي وتبعه في ذلك البخاري!! وكأنه لم يكن معلوماً قبلها! والمصف يدرك أن الشافعي أصل للمسألة ، وإلا فهناك احاديث تم نسخها وكانت معلومة. واما الاحتجاج الذي قدمته صاحبة المقال بكون النبي صلي الله عليه وسلم لم يكن يتكلم برأي ولكن بوحي ، فغن طبيعة التدرج في التربية تقتضي النسخ ضرورة كما حصل في القرآن الكريم ، وهو وحي ، فلم تجوزه فيه ولا تجوزه في الحديث ؟! أما التمثيل ، فأمر لا يدخله النسخ ، وخطؤها – أو تعمدها الوقوع في الخكأ – ناتج عن تعميم الحكم علي أمرين لا يتطبقان . إضافة إلي ذلك ، نجدها تنقل عن زاهد الكوثري محتجة بأقواله من غير ما نظر فيها ، ونسيت أنه يقول بأمور لا تعتقدها ، فنقلت عنه علي سبيل الاحتجاج كلاما مما جاء فيه : " ..... وترك الراوي الأخذ بمروية يكون دليل النسخ عند أبي حنيفة ومالك وأصحابها وكثير من أهل النقد من السلف.... [٢٨] ، فأثبتت أن الإمامين أبا حنيفة ومالكاً يقولان بوجود النسخ بين الأحاديث ، وهما أقدم من الشافعي ، فتسقط دعواها أن الشافعي أول من قال بالنسخ بين الأحاديث بالكلام الذي احتجت به ، ثم أثبتت في ذات الوقت أن أصحابهما وكثيراً من أهل النقد من السلف بقولون بذلك! ولكن ، كما يظهر للعيان ، هذه لمراة تستدل بالشئ ونقيضه علي أمر واحد ، فتارة تقول النسخ غير ممكن بين الأحاديث ، وتارة أخري تثبت وجوده! هذكا يكون العلم وإلا فلا!.

إنكارها العمل بالسنة عناداً لا طلباً وذلك في آخر ما جاء في مقالاتها المجموعة ، ففي رد لها علي أحد هم قالت :"..... ولن نضع اليمني علي

[28] في نقد البخاري ، ص : ٢٦١ ، وكلام الكوثري في : تأ نيب الخطيب علي ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب ، ص ١٦٥.

اليسري في الصلاة حتي وإن أتيتنا بستين مسنداً من المسانيد التي تعجبك....." (٢٩) ، وهذا إن دل علي شئ فإنما يدل علي عدم الإنصات إلي المحاور ، والاعتداد بالنفس ، وتغلب الهوي!! وبذلك يستوي عندها ما جاء في الصحيح وما جاءء في غيره!.

اعتبارها أن الصحيح هو ما جاء في مخالفة الصحيح ، وهذا لا أرفه إلا عند جولدتسيهر الذي ينص علي أن الصحيح هو المكذوب ، حكم عليه المحدثون بالوضع مسايرة للأهواء السياسية ، أما الصحيح فهو مكذوب لنهم صححوه لموافقة الأهواء! (٣٠) هكذا تنقلب الموازين عنده فيصبح الصحيح مكذوباً والمكذوب صحيحاً ، وهكذا تصرغت صاحبة المقالات ، غذ نجدها تقول تحت عنوان "البركة في خلافة" : "......

وأقول : أيها القارئ الكريم ، كن علي يقين بأن ال بركة في خلافه ، والحق والصحيح لم يرزق منه هذا البخاري إلا النزر القليل ، والبركة في هلاف احاديثه ...." (٣١) ، وفي مكان آخر قالت :"...... لأن الصحيح الذي غاب عن ذهن البخاري هو ما رواه ابن ماجه وأحمد .... فاقلبه تجد الصحيح(٣٢) !.

* كراهيتها لسنة جعلتها تنكر علي كل من يأخذ بها أو يرويها بدءاً بالإمام البخاري ، وتضعف كل ما يروي وكأنها أهل للتصحيح والتضعيف ، فلا نستغرب عندما نجدها تقول :".... أما مرويات البخاري ، فهي علي مذهب الشافعي ، وهو مذهب كله هطأ وعدم فقه في الدين .... " (٣٣) ، وفي مكان آخرر تقول :"...... وقد عمل فقهاء هذا التوجه الديني المتشدد في الإسلام (تقصد المذهب الشافعي) علي تسمية البخاري أمير المؤمنين في

---

(29) في نقد البخاري ، ص ؟: ٢٦٨.

(30) Goldziher , Etudes sur la Tradition Islamique , pp : ١٨٠ – ١٨٩

(31) في نقد البخاري ، صخ ص: ١٦٥ – ١٦٦.

(32) المرجع ذاته ، ص : ٢٣٢.

(33) المرجع ذاته ، ص : ٢٦٣.

الحديث ، وتسمية صحيحه بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله ، ولكن هذه الألقاب تسقط عند أول امتحان لها ولا تتجاوز لامذهب الشافعي ومن قلده .... حيث استطاع العلماء المتنورون في الأمة الإسلامية رد هذا الزيف وهذا الادعاء ، وعملوا علي فضح قلة علم البخاري وضعفه في الحديث ، بدءاً بعالم الأمة محمد بن يحي الذهلي وإمامم وقته وأمير المؤمنين في الحديث الذي واجه البخاري وهزمه في بخاري ونيسابور سنة ٢٥٠ هـ ، وقال فيه آنذاك لا يساكنني البلد ...... " (٣٤) ، وهو كلام متهافت لا يصدر مثله عن باحث مبتدئ ، والذي حصل يعود إلي حظوظ النفس كما في رواية الحاكم أنه طلب من طلابه السماع من البخاري فقال : "اذهبوا إلي هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه" ، فذهب الناس إليه فأقبلوا علي السماع منه حتي ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحي ، فتكلم فيه بعد ذلك ، وفي رواية أن الخلاف يعود إلي ما نسب للبخاري من قول : "لفظي بالقرآن مخلوق" ، فأنكر الذهلي قوله ، ونهي عن حضور مجلسه ، فانقطع الناس عنه بنيسابور غلا مسلم وأحمد بن سلمة ، وابتعدا عن مجرلس الذهلي بسبب البخاري ، فقال الذهلي عندها : "لا يساكنني هذا الرجل في البلد ، فخشي البخاري ، وسافر .... " (٣٥) فانظر إلي تحريف ها للنصوص ولي أعناقهاوتحميلها ما لا تحتمل !!! وفي مكان آخر ، نجدها تقول : " .... ودعنا من أقوال ابن عبد البر ذي الميول الشافعية ومروقة من المذهب المالكي ، ودعنا من حديث الشفعويين وسننهم التي لم يصح فيها شئ!" (٣٦) وهي – كما يظهر – عندها أحكام جاهزة لكل حالة! لم يسلم من لسانها كبار العلماء ممن لا يحتاجون لمن يدافع عنهم لإجلال الجميع لهم واعترافهم بعلمهم ، لكنه السلاح الذي لديها لرد أقوال العلماء.

المبحث الثالث : حطها من مرتبة صحيح البخاري :

---

(34) في نقد البخاري ، ص : ٣.
(35) ابن حجر : هدي الساري ، ص : ٧٦٢.
(36) في نقد البخاري ، ص : ٢٦٧.

سبقت ا لإشارة إلي انها أفحشت الق ول في حق البخـــاري ، وحرفـــت النصوص ليعتقد قارئ مقالاتها ان الحق معها ، فيقـــول معهـــا عنـــد ذلـــك "فالبخاري ربعيد عن الصحيح بعد المـــشرقين" (٣٧) ، وانـــه لا معرفـــة لـــه بالصحيح (٣٨) ، وقد ادعت أن عددا هاما من علماء الحـــديث بينـــوا أن فـــي صحيحي البخاري ومسلم عددا هاما من الأحاديث غير الصحيحة المـــع لقـــة والموقوفة والمدلسة والمرسلة ، كما أن صحتهما محدودة جداً (٣٩) وهو كـــلام عار من الموضوعية ، لأنها غن كانت عاملت مع كتاب البخاري مباشـــرة ، ودرست علوم الحديث فعلاً لعلمت أن البخاري لم يات بالمعلقات علي ســـبيل الاحتجاج ، وإنما عنواناص للباب ، ولا يحتاج إلا بما يرويه بـــسنده ، وقـــد يكون أتي به مسنداً في مكان آخر ، وقد اعتني ابن حجر بوصل معلقاته فـــي كتابه (تغليق التعليق) فأجاد وأفاد ، وأما بقية الأحكام التي أصدرتها ، فإنهـــا تحتاج لأن تدرس كل حالة علي حدة لتبيين جليـــة امرهـــا ، ومـــدي صـــحة الدعوي ، لكنها في هذا المكان اكتف بغطلاق الأحكام العامة ..... وأما إقدام عدد هام من العلماء علي تضعيف عدد كبير من الأحاديث فـــي البخـــاري ، فامر مبالغ فيه ، ومع ذلك نقول هناك من تكلم في آحاد الأحاديث الواردة في الصحيح لم ترد علي شرطه مثلاً كتصنيع الدار قطني فـــي تتبعاتـــه ، وقـــد تناولها ابن حجر بالدرس في (هدي الساري) ورفع الإشكال ، فليراجع ، واما تعسف من تعسف في هذا الشأن ، فإن البرهان هو ا لفيصل فيه وســـنتناول بعض النماذج بالتحليلي كي تنجلي هذه الغشاوة .... ونسبت لعلماء الحديث أن ضعف البخاري وصحيحه يعود **إلي ثلاثة عوامل رئيسية:**

---

(37) **في نقد البخاري ، ص : ٣٠.**
(38) **المرجع ذاته ، ص : ٤٨ ، ١٣٩ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ٢٣١.**
(39) **المرجع ذاته ، ص : ٦٢.**

١-ضعف رجاله الذين أخرج لهم وأخذ عنهم الحديث.

٢-مخالفة المتون التي يحدث لها في صحيحه للسيرة النبوية الشريفة ، ولكل ما صح عن النبي صلي الله عليه وسلم ، وللمعقول في الشريعة الإسلامية وأصولها ، مع مخالفة شديدة للقرآن ، ووجود النكارة الظاهرة في بعض المتون لاالتي ادعي البخاري صحتها ن مثل حديث غمس الذباب في السوائل.

٣-ضعف الرواية ، ذلك أنه أدخل فيه قسطاً هاماً من الموقوفات والأفراد والغرائب والمعلق والمدرج والمدلس [٤٠].

هذه هي الأسس التي اعتمدها علماء الحديث لتبيين ضعف البخاري حسب ادعائها ، والذي نعلمه أن علماء المة ما فتئوا ينوهون بالصحيحين ، ويعلون من شانهما وشأن صاحبيهما ، وما علي الباحث إلا أن يعود إلي أقوالهم فيهما ، وهما أشهر من أن يعرف بهما أو يسأل عنهما ، وقد اختار البخارى صحيحه من قرابة سامائة الف حديث ، وعرض على الكبار علماء عصره امثال أحمد بن حنبل وعلى بن المينى ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوا عمله ن وكذا فعل مسلم ،إذ عرض كتابة على ابى زرعه الرا زى وغيره على طريقة المحدثين .

---

[40] في نقد البخاري ن ص : ٤.

والامام البخارى يلقب بامير المؤمنين فى الحديث [٤١] ، وهو اعلى والقاب الروايه عند العلماء ، ومن وصف ذالك فانهم يعنون به انه وصل القمه فى اهل زمانه فى هذا العلم ، والموصوفون بذلك قلة الإضافة إلي جموع المحدثين [٤٢] ، ومن كان كذلك كيف يكون ضعيفاً؟! إلا علي منهج صاحبة المقالات ، فيكون الثقة عندها ضعيفاً والضعيف ثقة إذا وافق هواها! ولكنها تأبي إلا ان تعرض بإمامته وأنه "لا إجماع علي إمامة البخاري ، خصوصاً وانه شافعي المذهب كما ذكره السبكي في (طبقات الشافعية).

وكما تدل عليه النصوص التي يحدث بها نقلاً عن مذهب الشافعي ، بالإضافة إلي ما تفرد به وما خالف فيه السنة والقرآن والمقول من المنقول والحق الذي يعرف بالفطرة السليمة والعقل السليم الذي أعلي الله تعالي من شأنه في القرآن ، حيث كان بينه وبين الحق حجاب ..... ولم يصح في صحيحه إلا النزر القليل مما حدث به" [٤٣] ، فكان من أسباب الطعن في البخاري عندها كونه شافعياً ، وهو تحامل مقيت! ولا ندري من أين أتت بهذه النظرية الدالة علي انتماء الفرد إلي المذهب الشافعي يترتب عليه ضعفه؟! ولا

([41]) ذهبت صاحبة المقالات إلي إنكار كل فضيلة للإمام البخاري ، واعتبرت ما قيل في الثناء عليه من المبالغات المنهي عنها شرعاً ، وأن ما قيل في مدحه إنما هو نفاق!! في نقد البخاري ، ص ١٤٥ – ١٤٩ ، لكنها في ذات الوقت نجدها تمدح غيره وتغالي في مدحه لتبين أنه أولي من البخاري واعظم شأناً منه ، فوصفت محمد ابن يحي الذهلي بانه عالم الأمة وإمام وقته وأمير المؤمنين في الحديث ، ص : ٣ ، وقالت في ا لكوثري انه حجة الإسلام ، والسرسخي إمام ، ص : ١٣٤ ، ووصفت السيدرضا بما لم يصفه به أحد ، إذ قالت فيه إنه " إمام كبير من أئمة أهل السنة ، ومن كبار رجال الحديث ....." ، ص : ٢٤٣ ، وهذا محض الكذب ، فالرجل ليس من أهل الحديث ، ولا ادعي ذلك ، ولاو وصفه أهل العلم بهذا الوصف حتي جاءت صاحبة المقالات بأقورالها هاته !!! وكل ذلك من تهافت وتناقض أقورالها ! وبعد هذا وذاك كيف تري حرمة وصف الرجل بما هو أهل له فيمدح ، في حين تجيز ذلك لنفسها ، كحتي إنها تغالي في مدح من ليس بأهل لذلك ؟!

([42]) يراجع في هذه المسألة كلام طريف للشيخ عبد ال فتاح أبي غدة وكذا فيمن لقب بأمير المؤمنين في : أمراء المؤمنين في الحديث ، ص : ١٠٤ – ١٤٠.

([43]) في نقد البخاري ، ص : ٥.

ترضي حتي بمخالفته لمذهبه حسب رأيها ولا تبيح له الاجتهاد ، فأي ميـــزان هذا؟!

من جهة أخري ، فإن الرجال الذين تكلم فـيهم فـي الـصحيح عـددهم محدود، الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مـسلم أربعمائـة وبـضعة وثلاثون رجلاً ن المتكام فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً ، والـذين انفـرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون لمتكام فيهم بالضعف منهم مائة وستون [٤٤] ، فيكون مجموع المتكام فـيهم فـي الـصحيحين أإبعـون ومائتان، وإذا علمنا أن مجموع من تكلم فيهم حسب مما جاء فـي (لـسان الميزان) أحد عشر ألفاً وثلاثة وخمسون رجلاً ، والذين ليسوا مـن رجـال ا لكتب الستة – حسب نفس المصدر – خمسة آلاف وتسعمائة وولحد وتـسعون رجلاً ، فيكون مجموع المتكلم فيهم من رجال الـستة خمـسة آلاف واثنـان وستون رجلاً يختص البخاري من ذلك بالقدر الذي أِرنا إليه ، وهو قدر يسير لا يسمح لأي أحد أن يحكم بسقوط البخاري و صحيحه لهذا الـسبب! ثـم إن أغلبهم من شيوخ البخاري الذين خبرهم وعرف أقدارهم وأحوالهم ، واطلـع علي أحاديثهم وعرف جيدها من غيره ، والمرء أعرف بأحوال شيوخه مـن غيره ، وقد اعتني ببيان أحوالهم ابن حجر ، ورفع معظم ما قيل في حقهم[٤٥].

وأما دعوي المخالفة للقرآن وغير ذلك مما ذكرته ، فيعود إلي طبيعـة عقلها وفهمها ، فغن قصر فهم الإنسان عـن إدراك المعـاني ، أو عتقـد أن الحداثة هي الحكم ، فالعيب فيه وليس في الحديث ، ومع ذلك نشير إلي نقـد الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي وأبي علي الغساني لجملـة مـن أحاديـث

---

(44) يراجع : السيوطي : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٩٢/١.

(45) لقد اعتني الحافظ ابن حجر ببيان أحوال من تكلم فيهم بما يليق بمكانتهم في هدي الساري ، ص : ٦٠٤ ــ ٧٢٧.

الصحيحين ، وقد اعتني بالجواب عنها ابن حجر ، وهي عشرة أحاديث ومائة حديث [٤٦] زوسندرس بعضاً مما ادعت من ضعف في حينه.

وأما قولها بضعف الرواية عند البخاري بسبب إدخاله الموقوفات والأفراد في الصحيح ن فإن مثل هذا الكلان لا يؤثر في صحة الحديث! وهذا معلــوم عند أهل الصنعة . وأما عدم اتصال أسانيد البخاري فيمــا فيــه تــدليس أو إرسال ، فإنه مدفوع ، لأن شرط البخاري كما قال الحازمي أن يخرج مــا اتصل بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة ، وقد يخرج أحياناً عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رووا عنه فلم يلزموه إلا ملازمة يسيره [٤٧] ثم إنها لوم تقدم أي مثال علي عدم الاتــصال في أٍنيد البخاري حتي يدرس دليلها! .

وفيما يأتي سنحاول إبراز ضعف دعاواها فيما يخــص مكانــه صــحيح البخاري بدراسة طعونها في رجال البخاري ، وكذا متونه ، علماً بأننا سنقف عند حدود تقديم النماذج مع التحليل ، وإلا فإن البحث سيطول بنا ، ولايــسمح به المقام.

أمولاً : طعنها في رجال البخاري :

ما فتئت صاحبة المقالات تطعن في رجال البخاري وتزعم أنه لا عبم له بالرجال وأنه يخطئ فيهم [٤٨] ،وعندما تريد الاستدلال لقوولها نجدها تعتمد علي أبي رية فيما أورده من رجال ذكرهم أساساً ابن حجر في مقدمته لفــتح الباري ، وبيبن وجه رواية البخاري عنه ، وقد عولت صاحبة المقالات تبعــاً لأبي رية علي طمس الحقيقة ، والنقل المشوه لما قيل في الرجل ، وعدم ذكر محاسنه ، والاكتفاء بذكر المساوئ بإطلاق ، وتعميم الحكم بضعف الــراوي دون تفصيل في أحواله وبيان علي أي وجه أخرج له البخاري في صحيحه ،

---

(46) ابن حجر : هدي الساري ، ص : ٣٤٦ – ٦٠٣.
(47) السيوطي : تدريب الراوي ١ / ١٢٧.
(48) في نقد البخاري ، ص : ٣٣ وما يليها.

ثم علق ت علي قول ابن حجر في جملة من الرواة إن البخاري لم يخرج لهم إلا حديثاً أو كحديثين (بهذه الكيفية نقلت كلامه) ، أنه "هكذا تطول اللائحة علي هذا المنوال ، بحيث لو جمع ابن حجر أقواله هذه من أنه لم يخرج لكل مجروح إلا حديثاً أو اثنين أو ثلاثة لوجد نفسه أمام صحيح جامع لأحاديث المجروحين ومناكيرهم كلهم [٤٩] " ، وهذا غلو ، إذ تزعم بقولها هذا أن صحيح البخاري إنما هو كتاب جامع للأحاديث الضعيفة ، وهو استنتاج قائم علي سوء التصرف في النصوص التي تنقلها وتعمدها ذلك.

ثم إن الرجال المتكلم فيهم في البخاري علي أحوال ثلاثة [٥٠] :

١- من كان ضعفه بسبب الاع تقاد ، فقدأخرج له البخاري ما لم يكن داعية أو كان وتاب ، او اعتضدت روايته بمتابع.

٢- من ضعف بأمر مردود كالتحامل ، أو التعنت ، أو عدم الاعتماد علي المضعف لكونه من غير أهل النقد ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله ، أو لتأخر عصره ، وتحو ذلك ، أو تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه ، كمن ضعف في بعض شيوخه دون بعض، وكذا من اختلط ، أو تغير حفظه ، أو كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه وهؤلاء لا يجمل إطلاق الضعف عليهم ، بل الصواب في أمرهم التفصيل.

٣- قسم لم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره.

وفيما يأتي سنقدم نماذج لهذا الأمر مما ذكرته في مقالاتها علي سبيل تشويه الحقائق:

١- أحمد بن صالح المصري ، بعد ذكرها توثيق البخاري وأبي داود وأحمد ويحي بن معين وعلي بن المديني و غيرهم له ، نقلت أن

---

(49) في نقد البخاري ، ص : ٤٥.

(50) ابن حجر : هدي الساري ، ص : ٧١٩ ـ ٧٢٧.

النسائي كان يسئى الرأي فيه ، ذكره مرة فقال : ليس بثقة ولا مأمون(٥١) . وسكتت عن ذكر سبب سوء رأيه فيه! مرده إلي حظوظ النفس بما حصل له معه لما أتاه في جماعة لا يرضاهم إلي مجلسه للسماع منه ، فأبي أن يحدثه ، فجمع النسائي أحاديث وهم فيها ، وليس ذلك مما يضره ، وهو من الحفاظ ، ومع ذلك فإنه ليس في البخاري شئ من ذلك ، وقد ذكرها ابن عدي (٥٢).

٢- أحمد بن المقدام بن سليمان العجلي أبو الأشعث ، وثقه أبو حاتم والنسائي ، وقال فيه أبو داود : لا أحدث عنه كان يعلم المجّان المجون (٥٣) ، ولم تذكر القصة بالكامل حتي لا يفتضح أمر طعنها في الرجل ، وتمامها أنه كان مجان بالبصرة يصرون صرر دراهم فيطرحونها علي الطريق ويجلسون ناحية فإذا مرّ مارّ بصرّة وأراد أن يأخذها صاحوا : ضعها ، ضعها ، ليخجل الرجل فعلم أبو الأشعث المارة فقال لهم : هيئوا صرر زجاج كصرر الدراهم ، فإذا مررتم بصررهم فأردتهم أخذها فصاحوا بكم ، فأطرحوا صرر لزجاج وخذوا صرر الدراهم التي لهم ، ففعلوا ذلك.

وذكر أبو داود بعد ذلك : لا يؤثر ذلك فيه ، لأنه من أهل الصدق (٥٤) ، وقال ابن حجر : " ووجه عدم تأثيره فيه أنه لم يعلم المجان كما قال أبو داود، وإنما علم المارة الذين كان قصد المجان أن يخجلوهم ، وكأنه كان يذهبن مذهب من يؤدب بالمال ، فلهذا جوز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأديباً

---

(51) في نقد البخاري ، ص : ٣٤.

(52) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ١ / ١٨٠ ـ ١٨٣ تر ٢١ ، وقال عقيب ترجمته " ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم لكنت أجل أحمد بن صالح أن أذكره"

(53) في نقد البخاري ، ص ٣٤.

(54) ابن عدي : الكامل ١ / ١٧٩.

للمجان حتي لا يعودوا لتخجيل الناس ، مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك اعادوا لهم دراهمهم" (٥٥) .

٣- قبيصة بن عقبة ، أوردت فيه قول ابن القطان : " يخطي كثيراً" – فيما نقلته من نصب الراية للزيلعي – وغفلت عن كون أبي حاتم قال فيه : لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث علي لفظ واحد لا يغيره سوي قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري (٥٦) ، قد أخرج له البخاري أحاديث عن سفيان الثوري ، فلا يضره ما قيل فيه لما ذكرنا.

لانري مسوغاً لتتبع كل ما قالته في الرجال ، لأنه يسير علي هذا النمط.

ثانياً : طعنها في أحاديث البخاري :

زعمت صاحبة المقالات في دعواها أن متون أحاديث البخاري تخالفالفطرة السليمة إلي غير ذلك مما حبرت به مقالاتها ، وأكثرت من إيراد الأحاديث التي لم يتقبلها عقلها . وإن الناظر في دعاوها يجدها عارية من الصحة ، وإنما سلكت مسلك المتعنتين من متنطعة العصر ممن ينشدون الشهرة بالمخالفة .... سنقدم فيما يأتي بعض النماذج تثبت ضعف مستندها علية أننا لن نشير إلي كلامها في معلقات البخاري ، فإن العلماء قاطبة يعلمون أنه ما أتي بها علي سبيل الاحتجاج ، عددها ما لم يوصلها في مكان آخر مائة وتسعة وخمسون حديثاً (٥٧) :

١- حديث أم زرع ، وهو حديث متفق عليه (٥٨) ، زعمت أنه مكذوب ، وأنه يشله إلي حد كبير آداب الجاحظ وحكاياته ، ولا يمكن أن يكون

---

(55) ابن حجر : هدي الساري ، ص : ٦٠٩.

(56) المزي : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (في ترجمة : أبو نعيم الفضل بن دكين) ٢٣ م ٢١٣ ، والذهبي : سير أعلام النبلاء (في ترجمة : أبو نعيم) ١٠ / ١٤٨ ، وابن حجر : تهذيب التهذيب ٨ / ٢٤٦ ، وهدي الساري ، ص : ٦٨٢ ـ ٦٨٣.

(57) ابن حجر : هدي الساري ، ص : ٧٤٣.

(58) أخرجه البخاري ي صحيحه ، كتاب النكاح ، باب حسن المعاشرة مع تالأهل ٥ / ١٩٨٨ ح ٤٨٩٣ ، وصحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم ، باب ذكر حديث أم زرع ٤ / ١٨٩٦ ح ٢٤٤٨.

حديثاً نبوياً ، والآفة في ذلك أن فيه الغيبة المحرمة التي نهي عنها رسول الله صلي الله عليه وسلم [٥٩] ، ولو أنها تتبعت طرق الحديث لعلمت أ نها حكاية عن نسوة اجتمعن في الجاهلية[٦٠]، والهدف من الرواية إثبات الخصال الحميدة والتعامل بالحسني مع الأزواج.

٢- حديث سهل بن سعد الساعدني أنه قال "مر رجل علي رسول الله صلي الله عليه وسلم ، فقال : ما رأيك في هذا ....." [٦١] قالت فيه إنه يحرم علي كل مسلم أن ينسبه للنبي صلي الله عليه وسلم لسقم معناه ولنكارة متنه وتعارضه مع الشمائل المحمدية ومع العقل ومع القرآن ، وفيه استحلال لاغتياب الناس والبحث عن نقائضهم وعن سيرتهم وخصالهم دون سبب[٦٢] ، وهذا فهم سقيم لأن الحديث لا يشير إلي إباحة ما ذكرته ، وإنما هو من بؤاب تصحيح المفاهيم ،وأنه لا يجوز أن يغتر الإنسان بالظاهر فيحط من قدر أحد ، أو يرفعه وهو لا يستحق ذلك! وهو أسلوب تعليمي يسلكه الرسول صلي الله عليه وسلم بدليل أنه ردّ قول المجيب.

٣- حديث سحر رسول الله صلي الله عليه وسلم [٦٣] ، حكمت عليه بالوضع تبعاً لأبي رية ، لأن النبي صلي الله عليه وسلم معصوم ، مؤيد بجبريل عليه السلام ، مكلف بالتبليغ وبالدعوة وبالبيان ، ولا

---

(59) في نقد البخاري ، ص : ١٥٥.

(60) أخرج الحديث الوارد في المسألة النسائي في سننه الكبري ٥ / ٣٥٦ ح ٩١٣٩.

(61) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين ٥ / ١٩٥٨ ح ٤٨٠٣ ، وفي كتاب الرقاق ، باب فضل الفقر ٥ م ٢٣٦٩ ح ٦٠٨٢.

(62) في نقد البخاري ، ص : ١٥٧.

(63) متفق عليه ، أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ، باب هل يعفي عن الذمي إذا سحر ٣ / ١١٥٩ ح ٣٠٠٤ ، وكتاب بدء الخلق ، بؤاب صفة إبليس وجنوده ٣ / ١١٩٢ ح ٣٠٩٥ ، وكتاب الطبؤ ، باب السحر ٥ / ٢١٧٤ ح ٥٤٣٠ ، وكتاب الأدبؤ ، باب قوله (إن الله يأمر بالعدل والإحسان ...) ٥ / ٢٢٥٢ ح ٥٧١٦ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب السلام ، باب الشسحر ٤/ ١٧١٩ ح ٢١٨٩.

يمكن أن يسحر أو يصيبه خبال السحر [٦٤] ، وهو رأي نقله أبو رية عن محمد عبده ، وإلي إنكار وجود السحر يذهب المعتزلة ، وقد أُبته العلماء نقلاً وعقلاً ، ولا نريد الإطالة في ها الباب ، ولكن نشير إلـي أن العلماء بينوا أن المقصود هنا أثره العضوي وليس العقلي ، وقد جاء الحديث مفسراً : " كان يري أنه يأتي النساء ولا يـأتيهن" [٦٥] ، وبذلك يتبين أن الأمر لا صلة له بالنواحي والتبليغ للرسالة [٦٦] .

٤- حديث إفشاء السلام [٦٧] ، أنكرته لأنه في رأيها "يتعارض مع أصـل من أصول الدين ، هو الولاء والبراء ، حيث أمرنا الله تعالي بـأن لا نفشي سلاماً ولا كلاماً لأعدائه وأعداء رسوله الكريم المعادين لـه ، كما أنه يتضمن عيباً وكلفاً لإفشاء السلام لمن لا نعرفه ، وهذا باطـل ...... يجعل الإنسان مثل الأحمق في الشارع .... التحية تكون واجبة علي المسلم في حالتين:

١- الرد علي من سلم عليه.

٢- عندما يتوجه المسلم بالخطاب لم يعنيه .... ومن جهة أخري ، فـإن سؤال (أي الإسلام خير؟) أو (أي الإسلام أفضل؟) هو سؤال واحـد ولكن الجواب عليه مختلف .... [٦٨] . ، وكل ما ق الته مردود ، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام يبين لنا في الحديث أفضل سلوك فـي الإسلام ، وهو غير محدد بالسلام علي الناس في الـشوارع ، فقـد

---

(64) في نقد البخاري ، ص : ١٦٠.

(65) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الطب ، باب هل يستخرج السحر ٢١٧٥/٥ ح ٥٤٣٢.

(66) لقد فصل أ.د. محرمج محمد أبو شهبة في ذلك ، فليراجع : دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ، ص : ٢٦٣ ـ ٢٦٨.

(67) متفق عليه ، أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب إطعام الطعام من الإسلام ١ / ١٣ ح ١٢ ، و ٥٨٨٢ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل ٦٥/١ ح ٣٩.

(68) في نقد البخاري ، ص : ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

يكون الإنسان في البادية أو في مكان بعيد عن الناس فيتلقي بغيـــره فيكون إفشاؤه السلام علي من لقيه ولو أنه لا يعرفه من باب إدخال الطمأنينة إلي قلبه ، وأنه لا يريد به شراً ، وهو بعد لا يراه قــصير النظر ، وبذلك نقول إنه لا يخالف أصلاً شرعياً بل يوافــق أصـــولاً شرعية ، منها إدخال الطمأنينة إلي النفوس ، ونشر المودة والأفة بين الناس. وأما كون الجواب لا يرتبط بالسؤال فغيــر صــحيح ن فـــإن غطعام الطام وإفشاء ا لسلام من أفضل الأعمال في الإسلام ، بهمـــا تقر العيون ، وينام الفقير شعبان ، ولا تتكون الأحقاد في النفوس.

وبهذا يظهر أن صاحبة المقالات كانتِ متسرعة في أحكامها!.

الخاتـــمة

في هذه الدراسة تبين لنا أن السهام الموجهة إلي صحيح الإمام البخاري لم تتوقف ، ولا نعتقد أنها ستتوقف لأن الذين يتربصون بالسنة من داخل الأمة فضلاً عن خارجها لن يهنأ لهم بال حتي يقوضوا صرحها ، لأن السنة تربط المسلم بدينه ، وهي وسيلة لفهم القرآن الكريم ، وإلغاؤها يعني وضع حاجز بين المسلم وأصول الدين ، فليس غريباً إذن أن نجد القوم يصرحون بضرورة إلغاء الدراسات الإسلامية من الجامعات.

تتالت الكتابة في العصر الحاضر تطعن في الصحيحين ، وتطعن في رموز الأمة حتي لا يبقي من يقتدي به ، ويصبح العقل الذي تحكمه المصالح والبيئة التي يوجد فيها هي الفيصل في الفهم.

وصاحبة المقالات المجموعة تحت عنوان : " في نقد البخاري ... كان بينه وبين الحق حجاب" واحدة ممن جرها القلم إلي ان تكتب في هذا الموضوع لعلها تثير الانتباه إليها في وسط معين! أبانت فيما كتبت عن عقلية قادرة علي نسخ الأوراق من هنا وهناك ، وتلفيق وتحريف النصوص وبترها بهدف خدمة الفكرة التي تريد الوصول إليها وهي الطعن في البخاري وصولاً إلي الطعن في السنة.

ولأجل الوقوف في وجه هذا المد ، نري ضرورة تكثيف الجهود من أجل خدمة السنة وإنشاء مركز خاص بذلك للدفاع عنها وتتبع ما يجد من كتابات منحرفة لتصحيح الفكرة ، وكذا السهر علي تحقيق المخطوطات المتعلقة بالسنة ، وتشجيع طلاب وطالبات الدراسات العليا علي خوض غمار هذا الموضوع في بحوثهم لنيل درجة الماجستير والدكتوراه.

المصادر والمراجع

١-أبو بكر بن العربي وجهوده في الدراسات الحديثية : أ.د. المكي اقلاينة – أطروحة دكتوراه الدولة – جامعة المالك السعدي – تطوان – ١٩٩٣.

٢- الإحكام في أصول الأحكام : ابن حزم ، أو محمد علي بن أحمد – ت.د. الطاهر أحمد مكي – دار المعارف –ط١- ١٩٨١.

٣- الأخلاق والسير في مداواة لاالنفوس : ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد – ت.د. الطاهر أحمد مكي – دار المعارف –ط١- ١٩٨١.

٤- الأم : الشافعي ، محمد بن إدريس – دار المعرفة- بيروت – ط٢ ١٣٩٣.

٥- أمراء المؤمنين في الحديث (معَ: جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري) ك عبد الفتاح أبو غدة – مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب –ط١ – ١٤١١هـ.

٦- ابن حزم الأندلسي وأثره في الدراسات الحديثية : أ.د. المكي اقلانية – رسالة ماجستير – جامعة محمد الخامس بالرباط – ١٩٨٨.

٧- تأديب الخطيب علي ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب : محمد زاهد الكوثري – ١٤١٠ م ١٩٩٠.

٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن – ت.عبد الوهاب عبد اللطيف – دار الكتب الحديثة – ط٢ – ١٩٦٦.

٩- التعارض والترجيح عند الأصولويين وكأثرهمها في الفقه الإسلامي : د. محمد الحفناوي – دار الوفاء – المنصورة – ط٢ – ١٩٨٧.

١٠- تهذيب التهذؤيب : ابن حجر العسقلاني – دار الفكر – بيروت ط١- ١٩٨٤.

١١- حجة الوداع : ابن حزم – ت.د. ممدوح حقي – دار اليقظة العربية – بيروت–ط٢ – ١٩٦٦.

١٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال : المزي ، يوسف بن الزكي – ت.د. بشار عواد – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ – ١٩٨٠.

١٣- في نقد البخاري ...، كان بينه وبين الحق حجاب : خديجـة البطـار - كتاب الشهر - عدد ٤ - منشورات الأحداث المغربية - ٢٠٠٣.

١٤- دعائم المنهج الحديثي ، او دفاع المسلمين عن السنة : ـــد. المكـي اقلاينة - مطبعة الهداية -تطوان- ١٩٩٥.

١٥- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكت اب المعاصـرين : أ.د. محمد محمد أبو شهبة - المكتبة ال عصرية - بيروت - د.ت.

١٦- السنة في مواجهة الأباطيل : محمد طاهر حكيم - مطبوعـات رابطـة العالم الإسلامي - دعوة الحق - عدد ١٢- السنة ٢- ١٤٠٢ هـ.

١٧- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي : د. مصطفي السباعي - المكتب الإسلامي - ط٤ - ١٤٠٥ م ١٩٨٥.

١٨- س نن أب طداود ، سليمان بن الأشعث السجـستاني - ت. محمـد محي لدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت - د.ت.

١٩- سنن البهقي الكبري ، البيهقي ن أحمد بن الحين - ت. محمد عبد القادر عطا - مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤.

٢٠- السنن الكبري : النسائي ، أحمد بن شعيب - ت.د. عبد الغفار سـليمان البنداري وسيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٩٩١.

٢١- سر أعلام النبلاء : الذهبي ، محمد بن احمد - ت. شعيب الأرنـاؤوط وجماعة - مؤسس الرس الة - بيروت - ١٤١٣.

٢٢- شبهات القرآنيين : د. عثمان معلم محمود - من بحوث ندوة : عنايـة المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه - ٣٠ سـبتمبر - ٣ أكتوبر ٢٠٠٠.

٢٣- شبهات القرآنيين حول السنة النبوية : أ.د. محمود محمد مزروعة – من بحوث ندوة : عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه – ٣٠ سبتمبر – ٣ أكتوبر ٢٠٠٠.

٢٤- صحيح ابن حبان ، أبو حاتم التميمي البستي – ت. شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ ١٤١٤ : ١٩٩٣.

٢٥- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل – ت.د. مصطفي ديب البغا – دار ابن كثير – اليمامة / بيروت – ط٢ – ١٤٠٧ / ١٩٨٧.

٢٦- صحيح مسلم ، أبو الحسين بن الحجاج القشيري – ت . محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث – بيروت – د.ت.

٢٧- الكافية في الجدل : الجويني – ت.د. فوقيه حسين محمود – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة– ١٩٧٩.

٢٨-الكامل في ضعفاء الرجال : ابن عدي ، أبو أحمد عبد الله الجرجاني – ت. يحي مختار غزاوي – دار الفكر – بيروت – ط٣ – ١٤٠٩ – ١٩٨٨.

٢٩- المحصول في علم أصول الفقه : الرازي ، فخر الدين – ت.د طه جابر فياض العلواني – مطبوعات جامعة محمد بن سعود لإسلامية – ط١ – ١٩٨٠.

٣٠- المستصفي من علم الأصول / الزالي ، أبو حامد –مطبعة مصطفي محمد – ط ١ – ١٩٣٧.

٣١- الموافقات في أصول الشريعة : الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسي اللخمي – ت. عبد الله دراز – المكتبة التجارية – د.ت.

٣٢- الموكأ : مالك بن أنس (برواية يحي بن يحي الليثي) – دار الريان للتراث– القاهرة – ط١ – ١٩٨٨. و(برواية سويد بن سعيد الحدثاني) ت. عبد المجيد تركي – دار الغرب لإسلامي – ط١ – ١٩٩٤.

٣٣- النظم التعليمية عند المحدثين في القرون الثلاثة الأولي : أ.د. المكـــي اقلاينة – مطبعة طوب بريس – الرباط – ٢٠٠٢.

٣٤- هدي الساري ،مقدمة فتح الباري : ابن حجر العسقلاني – دار أبي حيان – علي نفقة سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – ط١ – ١٩٩٦.

35- I Goldziher , Etudes sur la tradition Islamique , extraties du tome 2 des muhammeranische studien traduite : leon Bercher , Librairie d'amerique et d'Orient Adrien – Maison Neuve – 1952.